

MM/A/51/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 ديسمبر 2017

الاتحاد الخاص للتسجيل الدولي للعلامات (اتحاد مدريد)

الجمعية

الدورة الحادية والخمسون (الدورة العادية الثانية والعشرون)
جنيف، من 2 إلى 11 أكتوبر 2017

التقرير

الذي اعتمده الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/57/1): 1 و2 و3 و4 و5 و6 و10 و12 و22 و30 و31.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 22، في التقرير العام (الوثيقة A/57/12).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 22 في هذه الوثيقة.
4. وانتخب السيد نيكولوز غوجيلديزي (جورجيا) رئيساً للجمعية، وانتخب السيد كوي شودنغ (الصين) والسيد سوميت سيث (الهند) نائبين للرئيس.

البند 22 من جدول الأعمال الموحد

نظام مدريد

5. افتتح الرئيس الدورة ورحب بطرفين متعاقدين جديدين انضمّا إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليه فيما يلي "بروتوكول مدريد") منذ الدورة الأخيرة لجمعية اتحاد مدريد (المشار إليها فيما يلي "بالجمعية") في أكتوبر 2016، وهما بروني دار السلام وتايلند. وهنأ الرئيس أيضا إندونيسيا على إيداع وثيقة انضمامها إلى بروتوكول مدريد وأشار إلى أنها ستصبح العضو المائة فيه بعيد دخول انضمامها حيّز النفاذ في 2 يناير 2018. وأخيرا، دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة الوحيدة المعدة لأغراض جمعية اتحاد مدريد، أي الوثيقة MM/A/51/1.

6. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة MM/A/51/1 تحتوي على تقرير مرحلي عن قاعدة بيانات نظام مدريد بشأن السلع والخدمات وتبيّن التقدم المحرز في الفترة من يونيو 2016 إلى يونيو 2017 في المجالات الرئيسية التالية:

— حلّت قاعدة بيانات السلع والخدمات محلّ قاعدة البيانات التشغيلية للسلع والخدمات من أجل التقليل من كل الاختلافات الموجودة بين حالة القبول لدى المكتب الدولي المعروضة خارجيا في قاعدة بيانات السلع والخدمات وحالة القبول المعروضة لفاحصي المكتب الدولي في البيئة التشغيلية الداخلية.

— وفي مارس 2017، كانت قاعدة بيانات السلع والخدمات تحتوي على نحو 91 000 مصطلح إنكليزي مقبول لدى المكتب الدولي.

— وفي الفترة بين يونيو 2016 وأغسطس 2017، انضمت ثمانية بلدان جديدة إلى قائمة البلدان المشاركة في قاعدة بيانات السلع والخدمات، وبالتالي أصبح مجموع عدد الأطراف المتعاقدة بموجب نظام مدريد التي تُظهر معلومات القبول في قاعدة البيانات المذكورة يبلغ 33 بلدا. وتلك البلدان هي أستراليا وبروني دار السلام وكندا (بصدد الانضمام إلى نظام مدريد) وجورجيا وآيسلندا ولافتيا ونيوزيلندا وفيت نام.

— وفي أوائل يناير 2017، نُشرت قاعدة بيانات السلع والخدمات في نسخة متوائمة مع نسخة عام 2017 من الطبعة الحادية عشرة لتصنيف نيس (NCL11-2017)، بما في ذلك الملاحظات التوضيحية المحدّثة لتصنيف نيس، وذلك باللغات الثماني عشرة المتاحة إلكترونيا وقتها.

7. وذكر وفد إندونيسيا أنه في 2 أكتوبر 2017، أي أول أيام الجمعيات، أودع وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان وثيقة انضمام بلده إلى بروتوكول مدريد، ليصبح بلده العضو المائة في النظام الدولي للعلامات التجارية. وقال الوفد إنّ التوسّع المستمر لنظام مدريد يجعل منه أداة مهمة أكثر فأكثر بالنسبة إلى أصحاب العلامات التجارية الذين يسعون إلى توسيع نطاق أعمالهم التجارية في الخارج، وأضاف أن انضمام بلده إلى نظام مدريد سيفضي إلى استفادة الشركات الإندونيسية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، من التسجيل والإدارة المركزيين للعلامات التجارية، فبفتح لها التماس حماية علاماتها في أكثر من 115 إقليمًا في أرجاء العالم. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن بلده يضطلع بدور ريادي لا ينفك يكتسب أهمية في السوق العالمية، ويحتل المرتبة الرابعة بين أسرع الاقتصادات نموًا في مجموعة العشرين، وقال إنه واثق بأن بروتوكول مدريد سيساهم في تنمية الاقتصاد الوطني أكثر. وصرّح الوفد أن طلبات تسجيل العلامات التجارية الواردة من الشركات الإندونيسية سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً من 12 000 طلب في عام 2013 إلى زهاء 26 000 طلب في عام 2016. وأضاف أن طلبات تسجيل العلامات التجارية في إندونيسيا حظيت بنسبة 42 في المائة من مجموع الطلبات المودعة في منطقة رابطة أم جنوب شرقي آسيا (الآسيان). وقال الوفد إن بلده يأمل أن تساهم مشاركته في نظام مدريد في زيادة عدد تلك الطلبات وأنه يتطلع إلى تعزيز التعاون مع الويبو فيما يخص تنفيذ بروتوكول مدريد.

8. ورحب وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بإندونيسيا كأحدث عضو في نظام مدريد وهناً بروني دار السلام وتايلند على انضمامها إلى بروتوكول مدريد. وأشار الوفد إلى أن اللائحة التنفيذية رقم 1001/2017 الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، قد دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1 أكتوبر 2017، وأضاف أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باشرت بالموازاة مع ذلك العمل على تنفيذ التوجيه الجديد رقم 2436/2015 بشأن العلامات التجارية في قوانينها الوطنية. وقال الوفد إن كلاً من اللائحة التنفيذية والتوجيه بشأن العلامات التجارية الصادرين عن الاتحاد الأوروبي ألغيا شرط قابلية التمثيل البياني واستبدلاه بشرط عام يتعين بموجبه أن تكون العلامة التجارية قادرة على أن تُمثّل في السجل بما يتيح للسلطات المختصة والجمهور تحديد موضع الحماية الممنوحة للملك العلامة على نحو واضح ودقيق. وقال الوفد إن هذا التغيير ينطوي على إدخال بدائل تقنية للتمثيل البياني تتماشى مع التكنولوجيات الجديدة، مما سيُقرّب عملية التسجيل أكثر إلى التطورات التقنية. وذكر الوفد أن التغييرات المذكورة أعلاه يتوقع أن تسفر عن زيادة عدد طلبات وتسجيلات العلامات التجارية غير التقليدية في الاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه بناءً على ما تقدّم، رأى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه من الأهمية بمكان أن يحظى مودعو طلبات تسجيل العلامات التجارية ومالكوها في الاتحاد الأوروبي بفرصة التماس حماية أوسع نطاقاً تشمل العلامات التجارية غير التقليدية باستخدام مسار مدريد، وفقاً للشروط المحدثة نفسها التي ستتاح لهم بموجب التشريعات الجديدة للاتحاد الأوروبي. وصرّح الوفد أن الأخذ بمبدأ استخدام أحدث التكنولوجيات في تطبيق الممارسات القائمة سيُيسر أيضاً تحديث نظام مدريد ورقمته وتعزيز سهولة استخدامه. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي تفادي أي حالة تتسم بانعدام اليقين القانوني إزاء كيفية تعامل الويبو مع مثل تلك العلامات التجارية غير التقليدية. واستطرد الوفد قائلاً إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهبة الاستعداد للعمل مع المكتب الدولي وأعضاء اتحاد مدريد للتوصل إلى حلول تقنية وقانونية لتوفير الحماية الملائمة للعلامات التجارية غير التقليدية عبر نظام مدريد.

9. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه أحاط علماً بالوثيقة قيد المناقشة وطلب من المكتب الدولي أن يقدم إلى الدورة المقبلة للجمعية تقريراً جديداً عن قاعدة بيانات نظام مدريد بشأن السلع والخدمات، بما في ذلك معلومات عن استخدامها. وصرّح أن الاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة التعاون من أجل تحسين قاعدة البيانات، وأضاف أنه يؤيد مبادرات الأمانة في مجال تكنولوجيا المعلومات لفائدة نظام مدريد.

10. وهناً وفد المكسيك بروني دار السلام وإندونيسيا وتايلند على انضمامها إلى نظام مدريد. وأشار الوفد إلى أن انضمام تلك البلدان الثلاث لم يؤكد أهمية نظام مدريد وجدواه في منطقة الآسيان فحسب، إذ وأضاف أنه بانضمام إندونيسيا، أضحى نظام مدريد يضم ثلثي الاقتصادات الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، مما يؤكد جدوى ذلك النظام وأهميته وموثوقيته.

11. إن جمعية اتحاد مدريد:

"1" أحاطت علماً بمضمون "التقرير عن قاعدة بيانات نظام مدريد بشأن السلع والخدمات" (الوثيقة MM/A/51/1)، بما في ذلك الفقرة 33 المتعلقة بأموال المشروع المتبقية؛

"2" والتمست من المكتب الدولي أن يقدم إلى الجمعية في عام 2018 تقريراً جديداً عن قاعدة بيانات نظام مدريد بشأن السلع والخدمات، بما في ذلك استخدام أموال المشروع المتبقية."

[نهاية الوثيقة]